

مؤشرات الأداء المالي واثرها على القيمة السوقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة
في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2016- 2020

Financial Performance Indicators and their Impact on Market Value an Applied Study of a Sample of Banks Listed on the Iraq Stock Exchange During the Period 2016-2020

ا.م.د. راضي عبيد نعيمش

radi.nghameesh@uobasrah.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

م.م. عذراء جاسب عبادي

Lec.athraa.ghasep@uobasrah.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

تاريخ استلام البحث 2024/2/14 تاريخ قبول النشر 2024/5/26 تاريخ النشر 2024/7/15

المخلص

هدفت الدراسة الى تعرف على قياس وتحليل اثر استخدام مؤشرات الأداء المالي متمثلة في (ربحية السهم، معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، الرفع المالي، القيمة السوقية المضافة، معدل المديونية، نسبة السيولة) على القيمة السوقية، وقد شملت عينة الدراسة التقارير المالية للمصرف التجاري العراقي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2016-2020 بواقع (20) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وتم قياس اثر هذه المتغيرات وذلك باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات الأداء المالي، في المتغير التابع المتمثل في القيمة السوقية بالاعتماد على برنامج SPSS، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة الى انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية، أي انها لم تثبت قدرتها على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية، واوصت الدراسة بضرورة العمل على دراسة وتقييم القيمة السوقية للمصارف بهدف الوصول لافضل قيمة سوقية لضمان تحسين أداء المصارف في سوق العراق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الأداء المالي، القيمة السوقية، سوق العراق للأوراق المالية.

Abstract :

The study has aimed to identify the measurement and analysis of the impact of using financial performance indicators represented by (profit per share, rate of return on assets, rate of return on equity, financial leverage, added market value, indebtedness rate, liquidity ratio) on the market value. The sample of the study has included the financial reports of the Commercial Bank of Iraq listed on the Iraq stock exchange for the period 2016-2020 by (20) watching for each of the variables of the study. The impact of these variables has been measured by using a simple linear regression analysis method to study the impact of independent variables represented by financial performance on the dependent variable of market value. Based on the SPSS program, the results of this study have concluded that there is no statistically significant impact at the level of $\alpha \leq 0.05$ of financial performance indicators on the market value of the Commercial Bank of Iraq listed on the Iraq Stock

Exchange, that is, it has not proven its ability to explain changes in market value. The study recommended the need to work on studying and evaluating the market value of banks in order to reach the best market value to ensure the improvement of banks ' performance in the Iraq Stock Exchange

Keyword: Financial performance indicators, market value, Iraq stock exchange

المقدمة

تعد مؤشرات الأداء المالي بنوعها الكمية والنوعية وسواء كانت كلاسيكية ام حديثة تعد وسيلة مهمة واداة قياس ضرورية توضح جوانب القوة والضعف في المؤسسة المالية وتقدم رؤية واضحة حول وضع المؤسسة بهدف العمل على ضبط الأداء المالي وضمان تحقيق اهداف المؤسسة ولتتبع الخطط التي تتبعها المؤسسة وتصحيح مسارها ، وتستخدم النسب والمؤشرات المالية سواء كانت مؤشرات الربحية او السيولة او القيمة السوقية وغيرها من المؤشرات أداة للتقييم ومقارنة الأداء وتستخدم في التحليل المالي للمؤسسات المالية والمصارف ، وبشكل عام تؤثر مؤشرات الأداء المالي في عدد كبير من المتغيرات وقد يكون هذا التأثير بالجانب الإيجابي وقد يكون في الجانب السلبي ومن تلك المتغيرات القيمة السوقية فعندما يكون الأداء المالي يحقق نتائج جيدة فان ذلك من شأنه ان ينعكس إيجابا على القيمة السوقية ويرفع منها . ومن خلال التوجهات الحديثة للإدارة المالية التي تعتمد على تعظيم ثروة الملاك وذلك من خلال تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة ولارتباط عملية اتخاذ القرار بالاداء المالي المعتمد على القيمة السوقية لذلك لا بد من الوصول الى مستوى مقبول من الأداء المالي

المبحث الأول : منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يتعرض القطاع المصرفي لمخاطر متعددة انعكاساً لواقعها السياسي والاقتصادي حيث توجد عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على عمل هذه المصارف ، مما يشكل ذلك من إمكانية تهديد استمرار تلك المصارف ، تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الاتي :

مامدى تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2016-2020 ؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية :

- *هل يوجد اثر لمؤشر ربحية السهم على القيمة السوقية للمصرف ؟
- *هل يوجد اثر لمؤشر معدل العائد على الموجودات على القيمة السوقية للمصرف ؟
- *هل يوجد اثر لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية على القيمة السوقية للمصرف ؟
- *هل يوجد اثر لمؤشر الرفع المالي على القيمة السوقية للمصرف ؟
- *هل يوجد اثر لمؤشر القيمة السوقية المضافة على القيمة السوقية للمصرف ؟
- *هل يوجد اثر لمؤشر معدل المديونية على القيمة السوقية للمصرف ؟
- *هل يوجد اثر لمؤشر نسبة السيولة على القيمة السوقية للمصرف ؟

ثانيا: أهمية البحث

تكمن أهمية دراستنا في دراسة المؤشرات المالية المؤثرة في القيمة السوقية وذلك بعد توضيح مفهوم هذه المؤشرات وما أهميتها ، والعمل على مساعدة المستثمرين على فهم المؤشرات التي لها انعكاس سلبي او إيجابي في تقلبات القيمة السوقية للمصارف ، وذلك من اجل معرفة أي من المؤشرات التي تساهم في تفسير التغيرات بشكل دقيق للقيمة السوقية .

ثالثا :اهداف البحث

يهدف البحث الى :

- (1) توضيح مفهوم الأداء المالي والقيمة السوقية وأهميتها .
- (2) تفسير ما لمؤشرات الأداء المالي من اثر في القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي ،وبيان أي من المؤشرات اكثر تفسيراً وتأثيراً من غيرة في القيمة السوقية .
- (3) توضيح طبيعة العلاقة التي تربط ما بين مؤشرات الأداء المالي والقيمة السوقية وإمكانية تقديم التوصيات على ضوءها .

رابعا : فرضيات البحث

قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها

يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

ويفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الاتية :

الفرضية الفرعية الأولى :يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر ربحية السهم على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

الفرضية الفرعية الثانية : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر معدل العائد على الموجودات على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر معدل العائد حقوق الملكية على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

الفرضية الفرعية الرابعة : : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر الرفع المالي على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

الفرضية الفرعية الخامسة : : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر القيمة السوقية المضافة على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

الفرضية الفرعية السادسة : : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر معدل المديونية على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

الفرضية الفرعية السابعة : : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر نسبة السيولة على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

خامسا :حدود البحث

الحدود الزمانية: سيتم اجراء هذه الدراسة للفترة 2016-2020

الحدود المكانية: سيتم اجراء هذه الدراسة على المصرف التجاري العراقي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية

المبحث الثاني : الاطار النظري

المطلب الأول: الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء المالي

مفهوم للأداء المالي بحكم نظريته للمفهوم فهناك من يرى الأداء المالي انه يتمثل في عنصر القدرة او الامكانية ، حيث يتم تعريف الأداء المالي على انه مدى قدرة الشركة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في مختلف الاستخدامات على المدى القصير او على المدى البعيد (Msua,2016: 13) ، كذلك قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية واذا ما كانت في موقف سليم ومعافى وتكون راعية في الوفاء بالتزاماتها المالية طويلة الاجل مما يؤثر على الصحة المالية للشركة . وهناك من يرى ان الأداء المالي يتمثل بقدرة الشركة على إدارة مواردها المالية والتحكم فيها ، وضمن عنصر القدرة أيضا هناك من يرى الأداء المالي يتمثل في قدرة الشركة على تحقيق الإيرادات مما يعني مدى قدرة المؤسسة على استعمال موجوداتها لتحقيق الإيرادات(Mohammad & Bujang,2019: 270)

وهناك من يرى الأداء المالي وسيلة قياس حيث يتم تعريف الأداء المالي ب انه استخدام مقاييس ونسب مالية من اجل قياس ما تحقق من انجاز لاهداف الشركة . او هي عملية قياس نتائج سياسات الشركة من الناحية النقدية وتحديد نقاط القوة والضعف المالية للشركة من خلال إقامة علاقات بين بنود المركز المالي وبيان الدخل وهذه النتائج المتحققة من شأنها ان توضح أداء المؤسسة . وهناك من يرى ان الأداء المالي نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة او المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة (خيضر ، مريم ، 2017 ، 58) .

وهناك من يرى الأداء المالي انه أداة ومن هذه التعاريف ان الأداء المالي هو اداه للتعرف على الوضع المالي للمصرف في لحظة معينة لكل او لجانب معين من أداء المصرف او أداء أسهمه في السوق المالي خلال فترة زمنية محددة وضمن هذا المفهوم هناك من يرى ان الأداء المالي هو أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المصرف لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج إيجابية ومعايير مالية أفضل من سابقاتها ، او يعرف ك أداة لتحسين أداء العاملين والإدارة في المصرف لبذل المزيد من الجهد والوقت بهدف تحقيق مساره (الحلبي و كنجو ، 2020 : 161) .

وقد يرى البعض الأداء المالي من منظورين الأول يهتم بالجوانب الاقتصادية ويركز على عوامل السوق الخارجية مثل الموقف التنافسي للشركة والثاني يهتم بالجوانب التنظيمية المبنية على أساس الأساليب الاجتماعية والسلوكية ومدى ملائمتها للبيئة التنظيمية . (المهدي . 2014 : 30) .

ثانياً: أهمية الأداء المالي للمصارف

للأداء المالي أهمية كبرى على مستوى المؤسسة والشركة وكذلك على مستوى المستثمر من خلال الأدوار التي يؤديها ويمكن توضيح هذه الأهمية على مستوى الشركة أولاً من خلال الآتي : (Al-Matari & other,2014: 25)

(1) يوضح الأداء المالي التغيرات والتطورات التي تحدث على مستوى الأداء الذي يحققه المصرف او الشركة خلال فترة زمنية معينة من خلال مقارنة النتائج مع المصارف الأخرى او مع المصرف نفسه خلال فترات زمنية مختلفة . .

(2) يعكس الأداء المالي موقف الشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المخططة .

(3) يوفر مجموعة من المعلومات حول المصرف او الشركة ومن خلال هذه المعلومات تكون الشركة قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة وفقاً للمعلومات المتوفرة ، الامر الذي يعزز من جانب الرؤية لدى متخذ القرار .

(4) الأداء المالي من شأنه ان يمكن من معرفة ومتابعة عمل وانشطة الشركة كذلك متابعة كل الظروف المالية والاقتصادية التي تتعلق بعمل الشركة .

(5) يوضح الأداء المالي المركز الائتماني للشركات وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية .

(6) يمكن من خلال الأداء المالي تقييم كفاءة الجهاز الإداري والتعرف على مدى كفاءة هذا الجهاز وفعاليتيه في تحقيق اهداف الشركة .

(7) أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

(8) يسمح الأداء المالي بتفادي الفوارق الناتجة مستقبلاً من سوء التوازن في التسيير عموماً التي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة. فالتقييم الادائي يهدف أساساً إلى التحكم في الحدث قبل وقوعه.

اما فيما يتعلق بالأهمية على مستوى المستثمر تتضح في الآتي :

(1) تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الإستثمارية المتاحة بما يتفق مع مفهوم الربحية التجارية ، واختيار الفرصة التي تحقق هدف المستثمر .

(2) وسيلة عملية لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار للإستثمار في مشروع معين ، وبقدر محدد من رأس المال يتناسب مع إمكانياتهم.

(3) وسيلة عملية لإقناع الدائنين بتقديم وسائل التمويل المناسبة وبالشروط المناسبة.

ثالثاً: مؤشرات الأداء المالي

تستخدم مؤشرات الأداء المالي بشكل عام في تقييم أداء المؤسسات المالية ومنها المصارف ويكون التقييم في مجالات مختلفة ومتنوعة منها مجالات الربحية والسيولة والعائد وغيرها من المؤشرات ، ويمكن لمؤشرات الأداء المالي ان تستخدم لرسم وتنفيذ السياسات التمويلية والاستثمارية ويمكن من خلالها اتخاذ القرار الاستثماري المناسب ، كذلك

تعد مؤشرات الأداء المالي من اهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة سلامة مركزها المالي .

ويمكن ان تصنف مؤشرات الأداء المالي في اكثر من تصنيف الا انه يفضل الباحثان التصنيف المتبع في اغلب الدراسات حيث تقسم المؤشرات الى مجموعتين هما مجموعة المؤشرات الكلاسيكية ومجموعة المؤشرات الحديثة .
تتمثل مجموعة المؤشرات الكلاسيكية في مؤشرات السيولة والربحية والمردودية فيما تتمثل مجموعة المؤشرات الحديثة في مؤشرات خلق القيمة المضافة والمؤشرات السعريّة والمؤشرات الاقتصادية ويمكن استعراضها بالشكل التالي :

1- المؤشرات الكلاسيكية

وتسمى بالكلاسيكية حيث تعد من هذه المؤشرات ما يأتي (خيضر ، مريم ، 2017 ، 60)
أ- مؤشرات الربحية : هذه المؤشرات تأخذ في نظر الاعتبار الى قياس قدرة المصرف على خلق الأرباح من خلال استخدام اصوله بكفاءة ومن هذه المؤشرات

1- هامش الربح الصافي : وهذه النسبة تقيس العلاقة بين صافي الربح والمبيعات وفي حال ارتفاع النسبة فان ذلك يعني ان المصرف قادر على تحقيق أرباح مما يؤدي الى ارتفاع عوائد حملة الأسهم والعكس صحيح .

نسبة هامش الربح = صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات * 100

2- العائد على الأصول ROA : وتهدف هذه النسبة الى قياس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة له والخاضعة لسيطرته وهو بذلك يعكس اثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بالمصرف ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية :

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الأصول

3- العائد على حقوق الملكية ROE : Return On Equity وتهدف هذه النسبة او هذا المؤشر الى قياس معدل العائد المتوقع لحملة الأسهم العادية والممتازة وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان أداء المصرف افضل والعكس صحيح ويمكن قياس هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية .

4- العائد على الموجودات ROA : Return On Assets وتهدف هذه النسبة الى قياس مدى قدرة المصرف او المؤسسة على استغلال أصولها في توليد او خلق الأرباح حيث كلما كان هذا المعدل مرتفعا مقارنة الى متوسط المصارف او المؤسسات او الى سنوات سابقة لنفس المصرف او لنفس المؤسسة كان أداء المصرف او أداء المؤسسة افضل وانها تحقق أرباحا جيدة . ويمكن قياس ذلك المؤشر من خلال المعادلة التالية :

العائد على الموجودات ROA = صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الموجودات .

5- نسبة مجمل الربح : وتهدف هذه النسبة الى التعرف الى مدى قدرة المصرف او المؤسسة على تحقيق أرباح من نشاطها الرئيسي وهو المبيعات ويمكن قياس ذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة مجمل الربح} = \text{مجممل الربح} / \text{صافي المبيعات}$$

6- نسبة هامش الربح الصافي : وتقيس هذه النسبة حجم الأرباح الصافية بعد الفوائد والضرائب الناتجة عن كل دينار من صافي المبيعات ويمكن ان يمثل هذا المؤشر مقياس لكفاءة الإدارة في الإنتاج والبيع والتمويل ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية نسبة هامش الربح = اجمالي إيرادات المبيعات بعد خصم النفقات والتكاليف (الربح الصافي) / صافي إيرادات المبيعات .

7- مؤشر ربحية السهم Earnings per Share: ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة واحد اكثر المقاييس المفيدة لتقييم القوة المالية في المصرف وكلما ارتفعت ربحية السهم في المصرف زادت أرباحه الامر الذي يوضح مقدار الأموال التي يجنيها المصرف لكل سهم من أسهمه الامر الذي يدفع المستثمرون للاقبال على اسهم المصرف نتيجة توقعاتهم بتحقيق أرباح اكبر في المستقبل نتيجة الأداء المالي الجيد الذي اتضح من خلال ارتفاع ربحية السهم ، ويمكن الحصول على مؤشر ربحية السهم من خلال المعادلة التالية : مؤشر ربحية السهم EPS = صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم .

ب- مؤشرات السيولة وتهدف هذه المؤشرات الى قياس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل كذلك تمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية الفورية والمتوقعة دون تأخير . ويمكن توضيح مؤشرات السيولة من خلال التالي :

1- نسبة السيولة (التداول) وتهدف الى معرفة مدى قدرة المصرف على الإيفاء او سداد التزاماته قصيرة الاجل ويمكن قياس هذه النسبة من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

$$\text{وكذلك تقاس نسبة السيولة } LQ = \frac{\text{النقد}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على صحة المصرف المالية وقوة مركزه المالي والعكس صحيح .

2- نسبة السيولة السريعة : وتعمل هذه النسبة الى اختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة في المصرف او المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل دون اللجوء الى تسديد موجوداتها من المخزون السلعي وتعد هذه النسبة مقياسا اكثر تحفظ للسيولة . ويمكن ان تقاس هذه النسبة من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{قيمة المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وهناك عدة مؤشرات للسيولة لا يمكن ذكرها جميعا ، ويمكن ان ترفع مؤشرات السيولة من خلال خفض النفقات العامة للمصرف وسداد الالتزامات ب اسرع وقت ممكن وإدارة الذمم الدائنة والمدينة بكفاءة وفعالية وغيرها من الطرق الكفيلة برفع نسب السيولة.

ج- مؤشرات حديثة :

من ضمن المؤشرات الحديثة مؤشر الرفع المالي (Fabozzi & Peterson , 2003 , 747)

1- مؤشر الرفع المالي ويشير مفهوم الرافعة المالية الى قدرة الشركة او المصرف على تحقيق عائد اعلى من خلال استخدام الأصول الثابتة او الديون ويتضح اثر الرفع المالي في معدل العائد على حقوق الملكية فاذا حقق المصرف أرباحا وكان معدل العائد على الأصول اعلى من سعر الفائدة الذي تدفعه الشركة على قروضها يتضخم العائد على حقوق الملكية كلما زاد الرفع في راس مال الشركة ويمكن قياس الرفع المالي من خلال المعادلة التالية :

الرفع المالي = اجمالي المطلوبات / اجمالي حقوق الملكية

2- معدل المديونية DR وتحصل الشركة على مواردها المالية من خلال مصدرين أساسيين هما راس المال المملوك للشركة وراس المال المقترض وهو التمويل الذي يتم الحصول عليه على شكل قروض وسندات ونسب المديونية تقيس المدى الذي ذهبت اليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير (الديون) لتمويل احتياجاتها وهناك مجموعة كبيرة من النسب المالية المتعلقة بالمديونية الا اننا نعتد في هذا البحث معدل المديونية وفق المعادلة التالية :

معدل المديونية DR = اجمالي المطلوبات / اجمالي الموجودات

3- القيمة السوقية المضافة MVA وتمثل القيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للشركة والقيمة الدفترية للشركة وهي تمثل حقوق حملة الأسهم خلال مدة زمنية معينة في صورة أرباح محتجزة وراس مال مدفوع وهي مقياس تراكمي لعوائد راس المال للمساهمين في الشركات ويمكن احتسابها من خلال المعادلة التالية :

القيمة السوقية المضافة MVA = القيمة السوقية - القيمة الدفترية (العارضي ، 2013: ص 59)

المطلب الثاني : القيمة السوقية

اولاً: مفهوم القيمة السوقية

يمكن ان تعرف القيمة السوقية بانها القيمة التي يتم من خلالها تبادل الأصول بين مشتريين وبائعين راغبين في التبادل في ظل سوق تتوفر فيه المعلومات الكافية وفي ظل حرية مطلقة لتبادل الأصول وعقد الصفقات . وكما يتم تعريف القيمة السوقية في معايير التقييم الدولية على أساس انها " المبلغ التقديري الذي ينبغي على أساسه مبادلة الأصول او الالتزامات في تاريخ التقييم بين مشتر راغب وبائع راغب في اطار معاملة على أساس محايد بعد تسويق مناسب حيث يتصرف كل طرف من الأطراف بمعرفة وحكمة دون قسر او اجبار" (الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين ، 2021، 7) ولذلك فان القيمة السوقية هي التي تحدد قيمة الشركة وهي الطريقة الأكثر شيوعا لتقييم لحساب قيمة الشركة وهي قيمة الأسهم في السوق المالية .

ثانياً: أهمية القيمة السوقية

تتضح أهمية القيمة السوقية في انها توفر طريقة مناسبة وعادلة في تقييم او تحديد قيمة الأصل لانها توفر بينه عادلة وحرية يتحرك فيها المشترون والبائعون بكل حرية لتحديد قيمة الأصل ولطالما تشهد السوق تطلعات للبائع ان يحقق اكبر ربح ممكن من عملية البيع ويتوقع ان يبيع الأصل بسعر اكبر في المقابل يتطلع المشتري ان يشتري الأصل بقيمة اقل ما يمكن ليستفيد من عملية الشراء لذلك في ظل السعر العادل وحرية التبادل سوف يتم التوصل الى الطريقة المناسبة لتحديد قيمة الأصل (الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين ، 2021 ، 8) .

كما ان القيمة السوقية تحدد مستوى قوة الشركة وحجمها ويمكن المقارنة بين الشركات وفقا لحجمها من خلال القيمة السوقية التي توضح سعر السوق الحالي واجمالي عدد الأسهم وبناء عليه نجد شركات كبرى وعملاقة على مستوى العالم قيمتها السوقية تكون اكبر ما يمكن مثل شركة جونسون وجونسون Johnson & Johnson حيث تبلغ القيمة السوقية للشركة 467.36 مليار دولار وشركة امازون Amazon.com حيث تبلغ القيمة السوقية للشركة 1.15 تريليون دولار وشركة ابل Apple Inc حيث تبلغ القيمة السوقية 2.35 تريليون دولار ، وهناك شركات تصنف على المستوى المتوسط من حيث القيمة السوقية وهي اسهم الشركات ذات راس المال المتوسط الذي يتراوح بين 2-10 مليار دولار مثل شركة الولايات المتحدة للحديد والصلب United States Steel حيث تبلغ القيمة السوقية للشركة 6.55 مليار دولار وهناك الشركات ذات القيمة السوقية الصغيرة التي تتراوح قيمها السوقية ما بين اقل من 2 مليار دولار - 300 مليون دولار مثل شركة ايجيوس للأدوية Agios Pharmaceuticals والتي تبلغ قيمتها السوقية 1.21 مليار دولار وهناك الشركات الصغيرة جدا والتي تبلغ قيمتها السوقية اقل من 300 مليون دولار الى 50 مليون دولار ومن هذه الشركات شركة ايبكس المحدودة IBEX Limited والتي تبلغ قيمتها السوقية 285 مليون دولار وأخيرا هناك الشركات متناهية الصغر حيث يقل راسمالها السوقي عن 50 مليون دولار مثل شركة Frequency Therapeutics, Inc. (FREQ) التي تبلغ قيمتها السوقية 45.81 مليون دولار . وهكذا يجري تصنيف الشركات حسب حجمها وفقا لمعيار القيمة السوقية . (المتداول العربي متاح على الموقع الالكتروني <http://www.arabictrader.com>)

ان القيمة السوقية او راس المال السوقي هي مفيدة للمستثمر والمحلل ويجب فحصها عند محاولة فهم الهيكل المالي للشركة وربحيته وبالتالي تقييم قيمة السهم الحقيقية ويمكن استخدام القيمة السوقية لتحديد مجموعة متنوعة من مقاييس الأداء المالي مثل نسبة السعر الى الأرباح ونسبة السعر الى التدفق الحر ونسبة السعر للقيمة الدفترية وغيرها من المؤشرات الأخرى .

ثالثاً : علاقة الأداء المالي بالقيمة السوقية للمصارف

توصلت العديد من الدراسات الى وجود علاقة ما بين الأداء المالي متمثلا بجميع المؤشرات مع القيمة السوقية ، ويمكن ان تتضح هذه العلاقة جانبيين الأول يتعلق في الاطار الفني ب اعتبار القيمة السوقية احد مؤشرات الأداء المالي ، فالأداء المالي يقاس من خلال مجموعة من المؤشرات وتلك المؤشرات تعطي صورة لمستوى الأداء المالي اذا كان في المسار الصحيح ويحقق نتائج ايجابية تمكن المصرف من التعرف على الأهداف المتحققة مما تم التخطيط له وتقدم رؤية واضحة للمحلل المالي يكشف فيها عن أوضاع المصرف او الشركة كذلك تساعد المستثمر على اتخاذ القرار المناسب للاستثمار . وكلما كان مؤشر القيمة السوقية مرتفعا كلما انعكس ذلك إيجابا على الأداء المالي وعزز منه وأشار الى أداء مالي متميز . (عبد الحق و ريم ، 2020 ، 497)

في الجانب الآخر وهو الجانب التحليلي فان القيمة السوقية المرتفعة من شأنها ان تعزز من قيمة المصرف وتعد عامل جذب للمستثمرين كذلك تدعم الأداء المالي للتوجه نحو تقديم أداء مالي افضل .

ان المعلومات المحاسبية المستخلصة من التقارير المالية والناجمة عن مؤشرات الأداء المالي خاصة فيما يتعلق بالأرباح من شأنها ان تنعكس على أسعار الأسهم وان هذه الأسعار وان التغيرات التي تحدث على أسعار الأسهم سواء كانت إيجابا او سلبا تحدث في نفس الاتجاه الذي يتحقق مع التغير في الأرباح وان المعلومات المحاسبية المستخلصة من مؤشرات الأداء المالي تخدم كثيرا المتعاملين في أسواق المال في مجال المخاطر المنتظمة التي يمكن حدوثها في السوق وان ارتفاع القيمة السوقية للاسهام تقف وراء التقارير المالية سواء السنوية او الفصلية التي تجذب اهتمام المحللين والذين يعملون على تقييم السعر الحقيقي للاسهام وفقا للمعلومات المتوفرة في التقارير لذلك فالسعر السوقي والقيمة السوقية ما هي الا انعكاس للتقارير التي توضح جوانب الأداء المالي . (الذنبيات : 2015 ص 113)

لذلك العلاقة بين الأداء المالي والقيمة السوقية هي علاقة متداخلة ولا يمكن الفصل بينهما

المبحث الثالث: الاطار العملي

أولا : متغيرات البحث

تمثل متغيرات البحث في الاتي :

*المتغيرات المستقلة : الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية التالية كدلالة على الأداء المالي أي اعتمدت الدراسة

على سبعة متغيرات أساسية تمثلت بالاتي :

1-المتغير الأول : مؤشر ربحية السهم EPS .

2-المتغير الثاني : مؤشر العائد على الموجودات ROA .

3-المتغير الثالث : مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE .

4-المتغير الرابع : مؤشر الرفع المالي D/CP .

5-المتغير الخامس : مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA .

6-المتغير السادس :مؤشر معدل المديونية .

7-المتغير السابع : مؤشر نسبة السيولة .

حيث تم احتساب النسب المالية للاعوام 2016-2020 وفق الجدول رقم (1) وذلك على أساس البيانات الفصلية بواقع (20) مشاهدة الموجودة في القوائم المالية للمصرف .

*المتغير التابع :يتمثل بالقيمة السوقية .

ثانياً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بسوق العراق للأوراق المالية ، اما عينة البحث فقد تمثلت بالمصرف التجاري العراقي .

الجدول رقم (1) : يوضح طريقة قياس المتغيرات المستقلة

المتغير	المؤشر المالي	معادلة المالية
X1	ربحية السهم EPS =	صافي الربح بعد الضريبة / عدد الاسهم
X2	العائد على الموجودات ROA =	صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الموجودات
X3	العائد على حقوق الملكية ROE =	صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي حقوق الملكية
X4	الرفع المالي D/CP =	اجمالي المطلوبات / اجمالي حقوق الملكية
X5	القيمة السوقية المضافة MVA =	القيمة السوقية - القيمة الدفترية
X6	معدل المديونية DR =	اجمالي المطلوبات / اجمالي الموجودات
X7	نسبة السيولة LQ =	النقد / اجمالي الودائع

المصدر : من اعداد الباحثان

ثالثاً: لمحة عن مصرف التجاري العراقي

تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة في عام 1992 بصفته احد أوائل المصارف الخاصة التي تم الترخيص لها في العراق ، ومنذ ذلك الحين تطور المصرف وتوسع ، حيث افتتح شبكة من الفروع في بغداد والمحافظات الأخرى ، وتم ادراجة في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2004، فيما تنامي راسمال المصرف على مدار سنوات ليبلغ 3 مليارات دولار في عام 2020.

رابعاً: التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

جدول رقم (2): يوضح نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات البحث

مؤشرات	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std.Deviation
EPS	40.114	3.344	43.458	15.10168	11.550550
ROA	0.056	0.001	0.057	0.01087	0.012685
ROE	0.112	0.003	0.115	0.2205	0.027704
D/CP	0.670	0.335	1.005	0.61829	0.156520
MVA	498.312	27.489	525.801	265.71475	92.211033
DR	4.458	0.325	4.783	0.59580	0.986506
LQ	989.213	0.709	989.922	413.53525	350.310455
MA	42.500	95.000	137.500	112.75000	9.627947

المصدر : من اعداد الباحثان اعتماداً على بيانات المصرف الفصلية الواردة في التقارير باستخدام برنامج SPSS (1) من خلال نتائج الدراسة الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة المبينة في الجدول رقم (2) ، يمكن تحليل كل متغير على حدى وباختصار من خلال تحديد المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، اعلى قيمة ، وادنى قيمة .

- (2) 1- دراسة مؤشر ربحية السهم EPS : يبين الجدول السابق الى ان اعلى نسبة للربحية هي (43.458) ، اما ادنى نسبة هي (3.344) ، وكانت بمتوسط حسابي (15.102) ، وانحراف معياري (11.550) .
- (3) دراسة مؤشر العائد على الموجودات ROA : يبين الجدول السابق الى ان اعلى نسبة للعائد على الموجودات هي (0.057) ، اما ادنى نسبة هي (3.344) ، وكانت بمتوسط حسابي(0.011) ، وانحراف معياري(0.013) .
- (4) 3-دراسة مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE : يبين الجدول السابق الى ان اعلى نسبة للعائد على حقوق الملكية هي (0.115) ، اما ادنى نسبة هي (0.003) ، وكانت بمتوسط حسابي(0.022) ، وانحراف معياري(0.028) .
- (5) 4 - دراسة مؤشر الرفع المالي D/CP : يبين الجدول السابق الى ان اعلى نسبة للرفع المالي هي (1.005) ، اما ادنى نسبة هي (0.335) ، وكانت بمتوسط حسابي(0.618) ، وانحراف معياري(0.157) .
- (6) دراسة مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA : يبين الجدول السابق الى ان اعلى نسبة للقيمة السوقية المضافة هي (525.801) ، اما ادنى نسبة هي (27.489) ، وكانت بمتوسط حسابي(265.715) ، وانحراف معياري(92.211) .
- (7) دراسة مؤشر معدل المديونية DR : يبين الجدول السابق الى ان اعلى نسبة للمديونية هي (4.783) ، اما ادنى نسبة هي (0.325) ، وكانت بمتوسط حسابي(0.596) ، وانحراف معياري(0.987) .
- (8) 7-دراسة مؤشر نسبة السيولة LQ : يبين الجدول السابق الى ان اعلى نسبة للسيولة هي (163.561) ، اما ادنى نسبة هي (0.709) ، وكانت بمتوسط حسابي(65.785) ، وانحراف معياري(49.455) .
- (9) 8-دراسة القيمة السوقية MV: يبين الجدول السابق الى ان اعلى نسبة للقيمة السوقية هي (137.500) ، اما ادنى نسبة هي (95.000) ، وكانت بمتوسط حسابي(112.750) ، وانحراف معياري(9.628) .

خامساً: اختبار فرضيات البحث ومناقشتها

يوضح الجدول رقم(3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط والارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلي للاطلاع على نتائج التحليل الاحصائي ننظر أدناه :

الجدول رقم (3) : يوضح تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B	B constant	معامل التحديد	معامل الارتباط	المتغير التابع	المتغير المستقل
نتائج اختبار الفرضية الأولى							
0.202	1.756	0.249	108.997	0.089	0.298	M	EPS
نتائج اختبار الفرضية الثانية							
0.723	0.129	64.111	1112.053	0.007	0.084	M	ROA
نتائج اختبار الفرضية الثالثة							

0.699	0.154	32.006	112.044	0.008	0.092	M	ROE
نتائج اختبار الفرضية الرابعة							
0.528	0.414	-9.223	118.453	0.022	0.150	M	D/CP
نتائج اختبار الفرضية الخامسة							
0.069	3.743	0.043	101.239	0.172	0.415	M	MVA
نتائج اختبار الفرضية السادسة							
0.743	0.111	-0.764	113.205	0.006	0.078	M	DR
نتائج اختبار الفرضية السابعة							
0.771	0.087	0.014	111.859	0.005	0.070	M	LQ

المصدر : من اعداد الباحثان بناءاً على مخرجات برنامج SPSS .

نستعرض فيما يلي مناقشة لنتائج الجدول رقم (3) لاختبار فرضيات البحث :

الفرضية الأولى: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر ربحية السهم على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

نلاحظ ان علاقة الارتباط بين ربحية السهم EPS والقيمة السوقية M للمصرف التجاري العراقي قد بلغت ($R=0.298$) وهي تدل على ان العلاقة طردية ضعيفة جداً بين ربحية والقيمة السوقية ، كما نلاحظ من قيمة معامل التحديد على ان (3.8%) فقط من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للاسهم تتعلق بالربحية ، وبحسب نتائج اختبار معنوية النموذج بلغت القيمة الاحتمالية ($Sig=0.20$) وهي اكبر من (0.05) وبالتالي فاننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ، والتي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر ربحية السهم على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي.

الفرضية الثانية: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر معدل العائد على الموجودات على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

نلاحظ ان علاقة الارتباط بين مؤشر العائد على الموجودات ROA والقيمة السوقية M للمصرف التجاري العراقي قد بلغت ($R=0.084$) وهي تدل على ان العلاقة ارتباط منعدم بين العائد على الموجودات والقيمة السوقية ، كما نلاحظ من قيمة معامل التحديد على ان (0.7%) فقط من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للاسهم تتعلق بالعائد على الموجودات ، وكما تبين من نتائج اختبار معنوية النموذج الى ان القيمة الاحتمالية قد بلغت ($Sig=0.72$) وهي اكبر من (0.05) وبالتالي فاننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ، والتي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر معدل العائد على الموجودات على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي.

الفرضية الثالثة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر معدل العائد حقوق الملكية على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

نلاحظ ان علاقة الارتباط بين معدل العائد على حقوق الملكية ROE والقيمة السوقية M للمصرف التجاري العراقي قد بلغت ($R=0.09$) وهي تدل على ان ارتباط منعدم بين معدل العائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية ، كما نلاحظ من قيمة معامل التحديد على ان (0.8%) فقط من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للاسهم تتعلق بالعائد

على حقوق الملكية ، ومن نتائج اختبار معنوية النموذج بلغت القيمة الاحتمالية ($Sig=0.69$) وهي اكبر من (0.05) وبالتالي فاننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ، والتي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي.

الفرضية الرابعة : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر الرفع المالي على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

نلاحظ ان علاقة الارتباط بين مؤشر الرفع المالي D/CP والقيمة السوقية M للمصرف التجاري العراقي قد بلغت ($R=0.15$) وهي تدل على ان العلاقة طردية ضعيفة جداً بين الرفع المالي والقيمة السوقية ، كما نلاحظ من قيمة معامل التحديد على ان (2.2%) فقط من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للاسهم تتعلق بالرفع المالي ، ومن نتائج اختبار معنوية النموذج بلغت القيمة الاحتمالية ($Sig=0.53$) وهي اكبر من (0.05) وبالتالي فاننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ، والتي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر الرفع المالي على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي.

الفرضية الخامسة : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر القيمة السوقية المضافة على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

نلاحظ ان علاقة الارتباط بين القيمة السوقية المضافة والقيمة السوقية M للمصرف التجاري العراقي قد بلغت ($R=0.42$) وهي تدل على ان العلاقة طردية ضعيفة بين القيمة السوقية المضافة والقيمة السوقية ، كما نلاحظ من قيمة معامل التحديد على ان (17.2%) فقط من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للاسهم تتعلق بالقيمة السوقية المضافة ، ومن نتائج اختبار معنوية النموذج بلغت القيمة الاحتمالية ($Sig=0.07$) وهي اكبر من (0.05) وبالتالي فاننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ، والتي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر القيمة السوقية المضافة على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي.

الفرضية السادسة : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر معدل المديونية على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي . نلاحظ ان علاقة الارتباط بين معدل المديونية والقيمة السوقية M للمصرف التجاري العراقي قد بلغت ($R=0.078$) وهي تدل على ارتباط منعدم بين معدل المديونية والقيمة السوقية ، كما نلاحظ من قيمة معامل التحديد على ان (0.006%) فقط من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للاسهم تتعلق بمعدل المديونية ، ومن نتائج اختبار معنوية النموذج بلغت القيمة الاحتمالية ($Sig=0.74$) وهي من (0.05) وبالتالي فاننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ، والتي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر معدل المديونية على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي.

الفرضية السابعة : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر نسبة السيولة على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي .

نلاحظ ان علاقة الارتباط بين نسبة السيولة والقيمة السوقية M للمصرف التجاري العراقي قد بلغت ($R=0.070$) وهي تدل على ارتباط منعدم بين نسبة السيولة والقيمة السوقية ، كما نلاحظ من قيمة معامل التحديد على ان (0.005%) فقط من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للاسهم تتعلق بنسبة السيولة ، ومن نتائج اختبار

معنوية النموذج بلغت القيمة الاحتمالية ($Sig=0.77$) وهي اكبر من (0.05) وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ، والتي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشر نسبة السيولة على القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- (1) بينت نتائج البحث عن عدم وجود اثر ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي متمثلة (بالربحية والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والرفع المالي والقيمة السوقية المضافة ومعدل المديونية ونسبة السيولة) والقيمة السوقية عند مستوى معنوية 5% للمصرف التجاري العراقي وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط .
- (2) كذلك بينت نتائج البحث بان مؤشرات الأداء المالي لم تثبت قدرتها في تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية وبالتالي لا يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية خلال الفترة 2016-2020 يرجع الباحثان ان السبب في ذلك الى ان استجابة أسعار الأسهم لمؤشرات الأداء المالي ضعيفة وغير مؤثرة في القرار الاستثماري للمستثمرين في السوق .
- (3) وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي متمثلة ب (الربحية ، الرفع المالي ،معدل المديونية) والقيمة السوقية لكن هذه علاقة ضعيفة جداً أي اذا ازداد المتغير الأول يزداد المتغير الثاني اذن تكون العلاقة طردية موجبة أي إشارة معامل الارتباط موجبة .
- (4) أظهرت نتائج البحث عن ارتباط منعدم بين مؤشرات الأداء المالي متمثلة ب (بالعائد على الموجودات ،والعائد على حقوق الملكية ،والقيمة السوقية المضافة ،ونسبة السيولة) والقيمة السوقية

ثانياً : التوصيات

- (1) يوصي الباحثان بضرورة دراسة متغيرات أخرى غير المتغيرات المالية مثل (التضخم ، أسعار الصرف ، دخل الفرد ، حجم الاستثمارات) والتي قد يكون لها اثر في القيمة السوقية والقراري الاستثماري في الأوراق المالية للاسهم .
- (2) يجب على المستثمرين الاخذ بعين الاعتبار اجراء تقييم مستمر لمستوى الأداء المالي لتشجيع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية على الالتزام بجميع البنود ونشر نتائج التقييم ، لما لها من اثر يعود على المصارف بالنفع على سمعتها وقيمتها في السوق .
- (3) ضرورة العمل على دراسة وتقييم القيمة السوقية للمصارف بهدف الوصول لافضل قيمة لضمان تحسين أداء المصارف في سوق العراق للأوراق المالية .

المصادر

- 1) اشرف صلاح ، عبدالرؤوف جريد ، دراسة تاثير القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة على أسعار اسهم شركات مؤشر EGX30 المدرجة في البورصة المصرية ، مجلة الاكاديمية العربية للعلوم ، العدد الثالث الجزء الأول 2019 .
- 2) الذنبيات ، فراس (2015) محددات القيمة السوقية لاسهم البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة 2012-2015 ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ، المجلد 17 العدد 1 ص 111- 121
- 3) الهيئة العامة للمقيمين المعتمدين ، القيمة السوقية - أساس مستقر القيمة ، ورقة عمل مقدمة الى مجلس معايير التقييم الدولية ، لندن ، 2021.
- 4) خيضر ، خنيفري ، مريم ، بورنيسه ، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، دراسات اقتصادية ، العدد 27 ، 2017.
- 5) الحلبي جود ، كنجو كنجو ، اثر مؤشرات الأداء المالي في القيمة السوقية للاسهم دراسة حالة ، مجلة جامعة حماة ، العدد المجلد الثالث ، 7 سنة 2020 ، سوريا حلب .
- 6) عبد الحق ، قنون ، ريم ، قنون ، تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية لأسهم الشركات الخدمية المدرجة في مؤشر SBF 120 الفرنسي خلال الفترة (2013 - 2017) ، مجلة افاق عالمية ، مجلد 12 العدد 3 ، 2020.
- 7) غدير حمود المهدي (2014) . استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم دراسة حالة بنك فلسطين. الجامعة الاسلامية ، غزة: رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية .
- 8) العارضي، جليل كاظم مدلول، الادارة المالية المتقدمة. الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2013ص.
- 9) المتداول العربي على الموقع الالكتروني <http://www.arabictrader.com>
- 10) Mohammad, H. S., & Bujang, I. (2019). Firms' Size as a Contingency Approach in the Relationships of Intellectual Capital, Capital Structure and Financial Performance. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 9(3).
- 11) Msua, M. L. (2016). Relationship between Corporate Social Responsibility and the Financial Performance of the Firm A Case Study of Safaricom Limited Company, (Thesis for Master Degree in Business Administration, United States International University-Africa).
- 12) - Al-Matari, E. M., Al-Swidi, A. K., & Fadzil, F. H. B. (2014). The measurements of firm performance's dimensions. Asian Journal of Finance & Accounting, 6(1).
- 13) - Al-Matari, E. M., Al-Swidi, A. K., & Fadzil, F. H. B. (2014). The measurements of firm performance's dimensions. Asian Journal of Finance & Accounting, 6(1) .
- 14) FRANK J. FABOZZI & PAMELA P. PETERSON, Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, 2003, P 749